http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1532) السنة السادسة - السبت (13) حزيران 2009

جدل بشأن استجواب الوزراء

اعتماد الدستورام ورقة النائب الاول لرئيس البرلمان؟

بغداد/المدى

طالب عدد كبير من النواب باستجواب وزير النفط حسين الشهرستاني في البرلمان بشأن عدد من القضايا التي تخص الوزارة ، لكنهم يقولون ان الامر عرقل في هيئة رئاسة البرلمان.هذا وقد كان النائب جابر خليفة مقرر لجنة النفط قدم قبل مدة لهيئة رئاسة البرلمان، طلباً موقعاً من قبل ١٤٠ نائباً في المجلس يطالبون باستجواب وزير النفط.. لكن هيئة الرئاسة ابلغته أن بعض النواب غيروا موقفهم من الموضوع، مما حدا باللجنة لإعادة جمع التواقيع بشأن الاستجواب، وتمكنت بالفعل من الحصول على تواقيع أكثر من ١١٧ نائبا يؤيدون الموضوع.

هذا وقد نص الدستورالعراقي بصورة واضحة في المادة ٦١ سابعا الفقرة ج بانه لعضو مجلس النواب وبموافقة خمسة وعشرين عضوا،توجيه استجواب الى رئيس مجلس الوزراء او الوزراء ،لمحاسبتهم في الشؤون التي تدخل في اختصاصهم،ولاتجري المناقشة في الاستجواب الا بعد سبعة ايام في الاقل من تقديمه.

من جانبها قالت النائبة عالية نصيف ان السلطة التنفيذية ومنذ طوي ملف استجواب وزير التجارة بدأت بالتدخل لعرقلة موضوع استجواب اي وزير اخر.مشيرة الى ان الحكومة بدأت عن طريق عدد من اعضاء مجلس النواب الذين وصفتهم بالممثلين لها والذين هم امتداد للسلطة التنفيذية بعرقلة موضوع الاستجواب لاي وزير آخر ، وتتدخل من خلال عدة ذرائع ومنها تقنين النظام الداخلي ، وفحص الاستجواب من قبل هيئة الرئاسة.واضافت ان النواب يرون ان هنالك تعسفا في موضوع استعمال النائب حقه في الاستجواب ، منوهة الى الورقة التي عرضت من قبل النائب الاول رئيس مجلس النواب خالد العطية ، والتي يحدد فيها اكثر من ثمانية بنود تبين آلية الاستجواب . واعتبرت أن هذه الامور كانت نتيجة قلق السلطة التنفيذية وعدم مصداقيتها فيما يتعلق بتعاملها مع السلطة التشريعية وحق البرلماني في الاستجواب.(حسب قولها) .وذكرت نصيف ان احد النواب سأل العطية في ان كانت هذه الورقة المقدمة قد اعدت من قبله ، فأجاب بنعم ،مضيفة بانها لا تعرف بأي صفة قد اعد هذه الورقة لان دور هيئة الرئاسة هو تنظيم اعمال مجلس النواب ولا يحق لها ان تتدخل في مثل هذه الامور عادة، وأعداد مثل هذه الورقة يعد تجاوزا على الصلاحيات من قبل هيئة الرئاسة .واتهمت نصيف النائب الاول لرئيس مجلس النواب بانه وراء ايقاف استجواب وزير النفط لانه من ضمن كتلته السياسية.

فيما أكد النائب باسم شريف عن كتلة الفضيلة ان موضوع استجواب وزير النفط حسين الشهرستاني قد استكمل جميع أشكاله القانونية والشكلية والبروتوكولية،متهما النائب الاول لرئيس مجلس النواب بعرقلته.وأشار شريف الى توقيع (١١٧) نائبا على طلب استجواب وزير النفط ، منوها الى وجود موافقات بشأن الاستجواب من قبل أعضاء من هيئة رئاسة البرلمان. واضاف لقد قمنا باستشارة الخبراء القانونيين ، و يفترض الان تحديد موعد الاستجواب ، موضحا ان الذي حصل هو قيام النائب الاول لرئيس البرلمان خالد العطية بعرقلة هذا الموضوع بحجج كثيرة ، ولكن السبب الرئيسي لذلك هو ان وزير النفط من كتلته السياسية .وعبر شريف عن اعتقاده بان تأخير استجواب الشهرستاني لا يتناسب مع تفعيل الدور الرقابي للبرلمان ،خصوصاً وان هذا الامر يبدر من قبل النائب الاول لرئيس مجلس النواب ، معتبرا ان العطية يتحجج بأعذار واهية لا تتناسب مع ما موجود ، ومنوها الى ان هذا الامر هو ما يقوم به النواب عندما يتعرض وزير ينتمي الى كتلتهم السياسية الى المساءلة .مشددا على ان موضوع استجواب الوزير واضح دستوريا ،خاصة بعد حصول موافقة الكثير من أعضاء مجلس النواب عليه. يذكر ان موضوع طلب استجواب عدد من الوزراء من قبل اعضاء البرلمان يلاقي اعتراضات من الحكومة وبعض الكتل التي رأت انه بدأ يأخذ طابعا سياسيا دعائيا ،فيما تؤكد الكتل التي تدعم استجواب الوزراء ان ذلك يأتي من اجل تقويم عمل الحكومة وللقضاء على الفساد المالي والاداري المستشري في مؤسسات الدولة ،مما اثر بشكل ملحوظ على مستوى الخدمات المقدمة للمواطن. وكان النائب الاول خالد العطية قد قدم ورقة الى مجلس النواب تحدد الاليات التي يجب اتباعها عند التقدم بطلب استجواب لأي وزير منها تحديد التهم الموجهة الى الوزير صلاحيات البرلمان، وهو امر مخالف للدستور واستدرك: نخشى ان يمارس مجلس الوزراء الضغط على الجهات الرقابية البرلمانية المتابعة لقضايا الاستجواب. من جانبه اوضح النائب عزت الشابندر ان المالكي يحاول ضبط عمليات الاستجواب بشكل قانوني وبما لا يخالف الدستور. واشار الى ان عملية الاستجواب تأتي في الشهور الخمسة الاخيرة من عمر الحكومة الحالية لافتاً الى ان هناك قضايا كثيرة ومهمة امام البرلمان بانتظار البت فيها لا سيما قضايا استجواب بعض المسؤولين المقصرين. موضحاً انه للحد من اندفاع بعض الجهات في استجواب الوزراء والمسؤولين وجدت الحكومة انه من الأنسب تشكيل لجنة تنسيق تتابع خطوات الاستجواب. واستدرك الشابندر لا يمكن تبرئة قضايا الاستجواب من كونها تستهدف بعض الاطراف بعينها، أي ان تشكيل تلك اللجنة سيبعد قضايا الاستجواب عن التسييس او المصالح الشخصية. فيما طالب المجلس الاسلامي الاعلى بضرورة اتخاذ عملية الاستجواب مسارها القانوني لأن البرلمان يضطلع بالدور الرقابي لمجمل العملية السياسية وكل مؤسساتها الرسمية. وقال القيادي في المجلس حميد معلة إن البعض، للاسف، يرى ان عملية الاستجواب اصبحت ثأرية واستفزازية لكشف او تشويه صورة الحكومة، في حين انها ممارسة قانونية لتصحيح الخطأ.

القلق من نتائج الانتخابات النيابية المقبلة يمهد لتحالفات سياسية جديدة

بغداد /وكالات

تتصدر الشارع السياسي يافطة تشكيل التحالفات الجديدة بعيدا عن الولاءات الضيقة،بعد ان ثبت فشل هذه الاخيرة داخل المجتمع العراقي،وهذا مادفع الكثير من الكتل السياسية الى اعادة النظرفي تشكيلاتها لضمان نجاحها في الانتخابات النيابية المقبلة ،حيث أكد سياسيون عراقيون يمثلون كتلاً نيابية مختلفة «دعمهم» تشكيل تحالفات سياسية خارج نطاق المحاصصة الطائفية والقومية.وشدد النائب عن الائتلاف الموحد علي عبد لفته الموسوي في تصريحات اعلامية، على أن كتلته تسعى إلى مَد جسور الحوار والتفاهم الشفاف بين مختلف الكتل السياسية العراقية وتناسي مرحلة التقاطعات والاختلافات، والقفز على جميع التوجهات الطائفية والقومية. وقال الموسوي نحن في الائتلاف مستعدون للتحالف مع مختلف الكيانات السياسية التي تحترم القانون والعملية السياسية ولم تتلطخ أياديها بدماء العراقيين، وليس لدينا أي فيتو إلا على الجهات والأطراف السياسية التي نعتقد أنها تقف بالضد من المشروع الوطني العراقي، وبالتالي فإن أبوابنا مفتوحة لأية جهات تمثل مختلف المكونات الاجتماعية في البلاد.وأردف نحن ندعم أية حوارات أو مناقشات سياسية لتشكيل اصطفافات وطنية، ومتفائلون من حيث انحسار التكتلات ذات المشاريع الضيقة لجهة توسيع دائرة التحالفات والتشكيلات الوطنية خلال الدورة البرلمانية المقبلة على حد قوله. من جانبه، أوضح النائب عن كتلة التحالف الكردستاني آزاد بامرني أن كتلته تدعم أي تحرك سياسي لتشكيل تحالفات وطنية. وشدد على أن القادة الأكراد تطرقوا إلى هذا الموضوع في أكثر من مناسبة وأكدوا أنهم مع العمل السياسي المشترك ومع طي مرحلة المحاصصة بجميع تداعياتها السلبية وتأسيس مرحلة جديدة تستند إلى التوافق لصالح دعم العملية السياسية حسب تعبيره.

وأوضح أن التحالف الكردستاني يأمل بأن يدخل في تحالفات مع بقية الأطراف السياسية التي يشترك معها في الثوابت الدستورية، وهو يرى أن التغيير في الموازييك السياسي لجهة بلورة توازنات جديدة في العملية السياسية أمر طبيعي وضرورة لابد منها لقيادة البلاد في السنوات الأربع المقبلة على النحو الذي يهيئ نضوجاً سياسياً متكاملاً يسهم بترسيخ مبادئ العمل الديمقراطي والتداول السلمي للسلطة والمشاركة الحقيقية في اتخاذ القرارات الوطنية»، وفق تعبيره.

ويشير رئيس كتلة جبهة التوافق حارث العبيدي إلى أن من أهم المشاكل التي تعترض تشكيل التحالفات العابرة للتوجهات الدينية والقومية والإيديولوجية هي مشكلة غياب الثقة بين الكتل السياسية التي بتصوري أنها تحول دون تحقيق الاندماج السياسي بدرجة كبيرة. وتابع قد نتحدث اليوم عن توافقات وتفاهمات مشتركة وربما تحالفات على نطاق ضيق، لكن بتقديري أن الظهور السياسي للتكتلات الواسعة التي تضم أطرافاً مختلفة بحاجة إلى المزيد من الوقت لكي تتبلور وفق قوله.

مع الحذر من تصاعد العمليات الإرهابية

اجـــراءات حكومية متسارعة استعدادا للانسحاب الامريكي

بغداد / المدى

تسارعت اجـراءات الحكومة لاستكمال الاستعدادات للانسحاب الاميركي من المدن والقصبات العراقية المقرر نهاية الشهر الجاري. وفيما اعلنت وزارة الداخلية انتهاء الاستعدادات للخطة الأمنية التي ستطبق بعد الانسحاب مع استبعاد نية للطلب من القوات الاميركية البقاء في بعض المدن، يبحث رئيس الوزراء خلال زيارته الى واشنطن نهاية الشهر التطورات الاخيرة لخطط الانسحاب الاميركي وملف تسليح الجيش العراقي وقضية اخراج العراق من الفصل السابع وحماية الاموال العراقية المودعة في المصارف الاميركية.

من جانبهم دعا عدد من النواب إلى الاستفادة من قضية الاستفتاء على الاتفاقية الأمنية واستخدامها كورقة ضغط على الولايات المتحدة للإيفاء بتعهداتها حيال إخراج العراق من طائلة البند السابع، ومن عبء العقوبات التي فرضها مجلس الأمن الدولي عليه بموجب هذا البند، حيث قال عضو لجنة الامن والدفاع في البرلمان عباس البياتي ان اللجنة تطلع على الاجـراءات التنفيذية للاتفاق الامني المطبق حاليا ونقوم بدراسة استعدادات القوات الامنية العراقية لملء الفراغ الذي سيحدثه الانسحاب الاميركي لافتا الى ان هناك مساعي تبذل حاليا من قبل الحكومة ولجنة الامن بالتنسيق مع وزارة الداخلية لوضع حلول ناجعة لضبط الحـدود وتأمينها كونها التحدي الأكبر الذي يواجه الحكومة. النائب صالح المطلك يؤكد أن موافقة بعض الكتل السياسية على توقيع الاتفاقية الأمنية كان مشروطا بتعهدات قطعتها الحكومة الأمـيركيـة وقـال»نـحـن عندما وافقنا على الاتفاقية الأمنية فأن هذا الموضوع كان مشروطا بعدد كبير من الالتزامات التي أعطتها الولايات المتحدة الأميركية لنا بأنها ستعمل على انجازها ومن ضمنها موضوع البند السابع وحماية ألاموال العراقية.

وتعكف لجنة الامن والدفاع في البرلمان على دراسة اجـراءات الانسحاب ومراجعة ما تم تنفيذه من بنود الاتفاق الأمني على مدى الشهور الستة الماضية.وفي السياق نفسه قال عضو اللجنة العليا لتنفيذ الاتفاق الأمني اللواء عبدالكريم خلف ان عملية نقل الصلاحيات الأمنية من الجانب الاميركي الى الجانب العراقي وصلت الى مراحلها الاخيرة المتضمنة سحب كامل الصلاحيات والمعلومات الامنية الى الجانب العراقي وإخلاء المعسكرات الاميركية داخل المدن والأحياء الى القوات العراقية.

وشدد على ان تنفيذ الاتفاق الامني يجري حسب ما هو مقرر من دون اي تغيير لافتا الى ان وزارتي الداخلية والدفاع تنتظران لحظة الصفر لتنفيذ الخطة التي تم الإعداد لها منذ شهور لإعادة انتشار القوات العراقية بعد انسحاب القوات الأميركية وتقوم على مبدأ مهم هو عدم الاعتماد على الجانب الاميركي بشكل كامل على عكس الخطط الامنية التي كانت توضع سابقا.

واوضح خلف ان المهمات الامنية بعد انتهاء عمليات الانسحاب ستُقسم بين الداخلية والدفاع، وستتسلم الشرطة مراكز المدن، اما الجيش فيتسلم محيط المدن والحدود لمنع تسلل الارهابيين

«وزارة الداخلية العراقية قامت بأحراز الكثير من التحسينات في محاربة الفساد وقامت بتنفيذ الكثير من المبادرات».وتابع ميلانو أن «هذه الجهود تتضمن مراجعة سجلات المنتسبين من خلال نظام الفحص واجراء فحوصات امنية للموظفين وزيادة اعداد المفتشين العامين» مشيرا الى ان «هناك تطوراً كبيراً حصل في نظام المحاكم التابع الى وزارة الداخلية».وكشف عن «مراجعة ما يقارب ٣٠٠٠ قضية منذ ان بدأ نظام المحاكم بمراجعة القضايا منذ آب الماضي، لذلك انا واثق بأننا نحرز تقدما في محاربة قضية الفساد.وأوضح ميلانو»التزام الجانب الامريكي بشكل كامل في بناء قدرات وزارة الداخلية، وان عملية التجهيز برجال الشرطة او نساء الشرطة هو اسهل حين يتم مقارنته مع التحديات الأخرى مثل تطوير نظامها .

من جانبه قال السفير العراقي لدى الولايات المتحدة سمير الصميدعي ان على الادارة الامريكية ان تكون حذرة في سحب قواتها من العراق بهدف تصحيح اخطاء مكلفة» ارتكبتها هذه القوات فور دخولها العراق في عام ٢٠٠٣ .معربا في مؤتمر سياسي نظمه مركز الامن الامريكي الجديد عن تفاؤله بشأن الوضع في العراق قائلا ان الاوضاع ستتحسن في النهاية الا انه حذر من سيناريوهات بديلة يمكن فيها ان ينهار العراق او يصبح دولة فاشلة.مضيفا ان النتيجة تهم العراقيين والامريكيين والمنطقة.. ولهذا الامر تبعات سلبية على الديمقراطية في المنطقة.وتطرق الصميدعي الى مسألة تحول الموارد الامريكية من افغانستان الى العراق قائلا: الامر لا يتعلق بحجم الانتباه بل نوعية الاهتمام. وقال ان الولايات المتحدة ذهبت الى العراق في عام ٢٠٠٣ من دون فهم عميق للبلد مشيرا الى اخطاء مكلفة حصلت مثل اعلان وجود القوات الامريكية كقوة احتلال ما اعطى شرعية لعمليات المتمردين وجعل من المتعاونين مع الامريكيين عملاء بحسب الصميدعي الذي اضاف اليها.

وعن احتمال استثناء مدن عراقية من اجراءات الانسحاب الاميركي بعد التقارير والتصريحات الاميركية التي افادت بذلك، نفى خلف ذلك وقال ان الاجتماع الاخير لرئيس الوزراء مع كبار القادة الامنيين القائمين على تنفيذ الاتفاق الامني لم يتطرق الى ذلك وليست هناك نية عراقية حتى الآن لطلب ذلك من الجانب الاميركي.

وكان المتحدث باسم خطة فرض القانون قاسم عطا قال ان القوات الأميركية المقاتلة انسحبت من نحو ٨٠ في المائة من قواعدها داخل بغداد وبقية المدن العراقية حتى الآن.

الى ذلك عقد المجلس السياسي للأمن الوطني اجتماعاً ، بعد انقطاع استمر لشهور، بحث فيه الاستعدادات العراقية للانسحاب الاميركي المرتقب من المدن وما يتطلبه من قرارات مهمة في هذا الخصوص.

وفي اطار متصل ذكر نائب قائد قوات متعددة الجنسيات في العراق جيمس ميلانو أن وزارة الداخلية العراقية أحرزت تقدماً كبيراً خلال المرحلة الماضية.وتحدث ميلانو خلال مؤتمر صحفي مع البنتاغون عبر دائرة تلفزيونية مغلقة أن علينا ان نعمل لوقت طويل لتجاوز هذه الاخطاء.

وتابع ان الولايات المتحدة قد تعلمت وتطورت عبر الزمن...امريكا اليوم اكثر حكمة في التعامل مع العراق داعيا الى وضع العلاقات الثنائية بين البلدين على اساس جديد خلال هذه المرحلة الانتقالية حيث يستعد الجيش الاميركي لخفض حجم قواته عن طريق مساعدة العراقيين على التعامل مع الاثار المترتبة على القرارات الامريكية السابقة. وقال الصميدعي علينا ان نحقق فك الارتباط من العراق بشكل صحيح مشيرا الى ان نفوذ الولايات المتحدة في العراق لم يتراجع كما يقترح البعض بل لايزال مؤثرا.

واعتبر ان الطريقة الامريكية في الانسحاب من العراق يمكن ان تكون عاملا حاسما في صياغة مستقبل العراق...هناك قضايا يمكن فقط للامريكيين التعامل معها. وختم بالقول حين تتحسن الامور في العراق لنا الحق في ذلك يجب ان نشعر بالاعتزاز ليس في العراق فحسب بل ايضا في الولايات المتحدة. اما قائد القوات المركزية في الجيش الامريكي الجنرال ديفيد بترايوس فقد قال ان العراق اصبح أقل هشاشة بعد انتخابات المحافظات في كانون الثاني الماضي الا انه اوضح ان هناك امكانية لعودة التدهور الامني.وواوضح بيترايوس الذي تولي قيادة القوات المتعددة الجنسيات فى العراق لمدة ١٩ شهرا قبل توليه القيادة المركزية في تشرين الاول ٢٠٠٨ ان هناك تقدما كبيرا في العراق منذ قرار رفع عدد القوات الامريكية عام ٢٠٠٦ مشيرا الى امكانية عكس هذا الوضع.

وجاءت تصريحات بترايوس في مؤتمر تحت عنوان (اقامة توازن) نظمه مركز الامن الامريكي الجديد في واشنطن.

من جانبه نفى قائد القوات المتعددة الجنسيات المرابطة في قاعدة الدلتا العسكرية في الكوت، حاجة قواته إلى تدابير عسكرية لانسحابها من المدينة والمناطق التابعة لها نهاية الشهر الحالي.

وقال ريتشارد فرانسي إن مهمة قواته بعد الموعد المقرر لانسحابها من المدينة ستقتصر على تدريب قوات الأمن الحكومية ومواصلة العمل مع المتعاقدين معها لتنفيذ بعض مشاريع الإعمار.

واثنى فرانسي على قدرة قوات الجيش والشرطة العراقيين على حفظ الأمـن والـنظـام في البلاد بعد انسحاب القوات الأجنبية من مراكز المدن. ويذكر أن الناطق بأسم الحكومة علي الدباغ أعلن أن هناك بعض القوات الامريكية ستبقى كقوات استشارية في العراق ما بعد موعد الانسحاب المتفق عليه في الاتفاقية الموقعة بين البلدين.

لكن الاستنتاج الجوهري الذي يؤكد عليه معهد الحرب والسلام في واشنطن أن أمل العراقيين ببلد مستقر آمن تنخفض فيه المخاطر لمستوياتها في باقي دول المجتمع الدولي آخذ بالتقلص على الاقل في المستقبل المنظور، ويؤكد المعهد في تقرير له مؤخرا ان العنف سيبقى (مصدر ازعاج كارثي) لبغداد ولمدن عراقية اخرى لعدة سنوات مقبلة.

وتبع هذا الاستنتاج ان مخاوف الشهر الماضي ، وقبل يوم واحد من ذلك الانفجار الانتحاري قتل ٣٤ شخصا بانفجار في حي الشعلة .

وبرغم ان التقرير يؤكد ان القليل من الناس يعتقدون بان بغداد تعود الى ايام الحرب الطائفية التي سادت قبل سنتين وثلاث مضت. الا ان التقرير يشير الى ان الكثيرين يقبلون الان بان العنف الذي كان يشل الحياة في حينها، سوف يستمر بشكل من الاشكال، ليكون مصدر ازعاج كارثي لبغداد لعدة سنوات مقبلة . وكان شهر نيسان الشهر الاكثر دموية في العراق لاكثر من سنة ، منهيا بذلك مدة من الهدوء النسبي الذي زاد الآمال في التحسن المستمر في اوضاع المدينة . وبدأ الشهر والبغداديون يتفحصون السنوات الست التي مرت منذ أن دخلت القوات الاميركية بغداد في التاسع من شهر نيسان ٢٠٠٣ . وبموجب الاتفاق الذي عقد مع الولايات المتحدة في السنة الماضية، فان العدد الاكبر من القوات الاميركية يتوقع ان ينسحب من العراق في منتصف السنة المقبلة .ولكن تبقى الشكوك حول قابلية قوات الامن العراقية لتسلم المسؤولية، كما ان العراقيين منقسمون في ما اذا يجب ان يتم تمديد وجود القوات الاميركية.

بعض العراقيين من عودة الحرب الطائفية مازالت قائمة ، وبعضهم يعتقد ان الاميركيين اذا ما غادروا العراق سينخفض منسوب العنف وبالتالي تنخفض امكانية العودة للحرب الطائفية. وعلى العكس من ذلك يؤكد التقرير عبر متابعة ميدانية ان ارتفاع نسبة العنف جعل العديد من العراقيين لاسيما من فئة طلبة الجامعات يعتبرون ان بقاء الاميركيين لمدة اطول يسهم في تحسّن الامن وابعاد شبح الحرب الطائفية التي مازالت ذيولها قائمة الى الآن .واكد التقرير انه في الاسابيع الستة التي اعقبت الذكرى السادسة لتغيير النظام، حول العنف المتزايد المزاج المتشبث بالتفاؤل للعاصمة العراقية بغداد الى قدر متعب. ويبدو ان موجة الاعتداءات الاخيرة التي تعرضت لها بغداد اوصلت العراقيين الى هذا الادراك ، فالهجوم الانتحاري الاخير في المسلسل المفتوح – بحسب معهد الحرب والسلام في واشنطن – تسبب بمقتل ١٢ شخصا في الدورة ، في ٢١ من